

أمن الساحل الإفريقي

باحث بمركز بحوث ودراسات
دول حوض البحر الأحمر - الخرطوم

د. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع

المستخلص:

شهدت منطقة الساحل الإفريقي من بين أكثر المناطق في العالم تدهورا أمنيا، فقد أصبحت بؤرة توتر ومصدر تهديد للأمن نظرا لما تحمله من تناقضات بنيوية مرتبطة ببناء الدولة الوطنية، من فشل السياسات التنموية وغياب الاستغلال الرشيد والأمثل للإمكانات المتاحة، إلى جانب غياب العدالة التوزيعية بين الأفراد والمناطق الجغرافية، كل ذلك أدى إلى إنتاج أنظمة عاجزة قبلت بالرفض من قبل شعوبها، فكانت بذلك مسرح للصراعات العنيفة والانقلابات العسكرية والحركات المسلحة المطالبة بالإنفصالية، وظهور التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، فالديناميات التي تقف وراء مشكلة أمن الساحل الإفريقي متعددة وبأوجه مختلفة ومعقدة ومتداخلة. وأن الخروج من هذه المستنقعات الأمنية لا بد من إنهاء الحروب في هذه الدول وإحلال السلام الدائم وإقرار المصالحات الوطنية وإصلاح الدول والمؤسسات المدنية والعسكرية، للقيام بوظائفها على أكمل الوجوه، بغية الوصول إلى تحقيق الأمن الإنساني والحكم الرشيد بالمنطقة، وصيانة وضمان أمن منطقة الساحل الإفريقي.

Abstract

: Africa coast areas considered as one of the most security deteriorated witness in the world and become hotbed of tension and sources for security threat due to contradiction structures which linked constructive nation country, absences and miss used of available resources and ability, failure of development politics and absences of Justice distribution between individuals, and Geographic areas, resulted to disables systems which refused by their nations ,and that led to heavy violence's and conflicts, military coups, Army movements required separations, toreros organizations, organized crimes, un legal immigrations.

The reason bygone security of Africa coast are verity with different faces, complicated as well as entanglements too.

The solutions from security hotbed, it must end the wars in all the

countries and establish permanent peace, national reconciliations, reforms nations, civic and military institutions, to be function in order to reach human security and good government in the area, and rehabilitate and grantee security in Africa coast areas.

تمهيد:

لقد شهدت مقاربات الأمن تحولات كبيرة بعد نهاية الحرب الباردة، وتتمثل هذه التحولات في التوسع من مفهوم الأمن من الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني والذي يتعلق بأمن الانسان ككائن حي وتحقيق رغباته والحفاظ على كرامته.

فزيادة على تحول التركيز من أمن الدول إلى أمن الأفراد فإن وضع مقاربة لتحقيق هذا الأمن الإنساني بات يتطلب هو الآخر إجراءات جديدة وتكاتف الدول مجتمعة لمنع ظهور وانتشار اسباب وافرازات عدم تحقيقه كما ان ضحايا الفقر والمجاعة وموجات الجفاف والأمراض الفتاكة أصبحت تقدر في الغالب بأضعاف ما يسقط في الحروب ذات النمط التقليدي، ولعل مظاهر هذا الأمن الجديد تتجلى صورته بوضوح في الدول المتخلفة التي تعاني خلا بنيويا كبيرا في شكل الدولة كعلامة مميزة ناهيك عن الانهيار الاقتصادي والاجتماعي في ربوع الدولة وهذا بالتوازي مع غياب الرقابة على كامل الأقاليم وانتشار فوضى السلاح والتجارة عبر الحدود، وتزداد خطورة هذه الأوضاع المنفلتة بسهولة انتشارها وانتقالها السريع بين الدول كنتيجة لتطور وسائل الاتصالات التي وفرتها الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم في السنين الأخيرة.

تشكل منطقة الساحل الافريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الإقليمية والدولية، ومراكز البحوث والدراسات في الوقت الراهن، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، على خلاف ما كانت عليه في فترة الحرب الباردة حيث كانت منطقة مهمشة استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا.

ومن خلال التطور الذي شهدته المنطقة عبر الامتداد التاريخي، فإنها تعرضت للعديد من التهديدات نتيجة انعكاسات الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي، وتوافر الإمكانيات الاقتصادية، إضافة إلى تأثيرات الصراعات الإثنية وهشاشة الأنظمة السياسية.

وقد حتمت هذه المشاكل المتصاعدة على الدول المجاورة والمحيطية بالمنطقة التدخل والمعالجة الاستباقية لمشاكل المنطقة والتي أصبح الانتشار سمة مميزة لها، ثم هناك تحول المنطقة في الآونة الأخيرة الى مسرح للتنافس الدولي بين القوى الدولية المختلفة في إطار تحقيق أمنها الطاقوي مما أثر على أمن المنطقة.

وحسب التصورات الجيوسياسية فإن اضطرابات في دولة من دول الساحل تأثر في الأخرى، فأصبحت المنطقة بحكم طابعها الجغرافي مسرحاً لتحرك مختلف التنظيمات الإرهابية المحلية والإقليمية مع تنامي نشاط منظمات التهريب العابرة للحدود وإمكانية تقاطع نشاط كل هذه الفواعل الغير الرسمية ذات الطابع الإجرامي، إن كل هذا الحراك داخل منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى، وزيادة على التربص الخارجي بثروات المنطقة، هذا الإنكشاف الاستراتيجي جعل أمن الساحل الأفريقي في خطر دائم.

أهمية الورقة:

تحاول الورقة تفسير وتقديم مقاربة في فهم طبيعة البيئة الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي الأخذ في التعقيد.

إشكالية الورقة:

تنطوي دراسة البعد الأمني لمنطقة الساحل الأفريقي على إشكالية حقيقية تتعلق بشكل العلاقة بين تحقيق مظاهر التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية وبين تحول التعبير عن الحرمان وانعدام الاهتمام بحقوق الأفراد الأساسية في الحياة الى مخاطر وتهديدات تأخذ نمط تقليدي وغير تقليدي للتعبير عن الحقوق والهوية، مما هددت الأمن في منطقة الساحل الأفريقي. والفرضية الرئيسية التي تحاول الورقة اثباتها أو نفيها هي أن فشل الدولة في منطقة الساحل الأفريقي في القيام بوظيفتها وتحقيق رغبات أفرادها، دفع الأفراد إلى التحول لتحقيق هذه المطالب عن طريق الاعتماد على النفس والعودة إلى الانتماءات الأولية كالقبيلة والاقليم والجماعات الدينية وغيرها وهو الذي حدث بالفعل في العديد من دول المنطقة، وقد سعت الأنظمة الحاكمة في هذه الدول باختزال المشكل في الحل الأمني العسكري دون محاولة النظر للأسباب الحقيقية لهذه المشكلة والتي لها أبعاد أخرى أكثر أهمية منها سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية.

ستتم مناقشة تلك القضية من خلال المحاور الرئيسية التالية:

المحور الأول: مفهوم الأمن

الأمن: هو إحساس الأفراد والمجتمعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر.^(١) وهو الطمأنينة والاستقرار ويقال اطمئن ولم يخف فهو آمن ويقال لك الأمان: أي أنني قد أمنتك، والبلد الآمن هو البلد الذي اطمأن فيه أهله والأمن نقيض الخوف أمن فلان يأمن أمنا^(٢). وأدق تعريف للأمن هو ماورد في القرآن الكريم في قوله تعالى (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (٣) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ (٤))^(٤)، وبرؤية القرآن الكريم فإن الإطعام من الجوع ثم الأمن من الخوف

هما جوهر الأمن.

تمت الصياغة المفاهيمية للأمن إستنادا لطبيعة البيئة الدولية ومتغيراتها، ولذلك فنحن بحاجة إلى منهج التحليل التاريخي لإستخراج المدلولات العميقة لهذا المفهوم. فمنذ معاهدة وستفاليا التي عقدت عام ١٦٤٨م كرست الدولة القومية كوحدة تحليل في العلاقات الدولية لكونها المكون الفاعل في النظام الدولي، لم يكن فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية برغم التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية والاقتصادية في طبيعة الدول. ولذلك كان لازما أن يفهم الأمن من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسكها المباشر مع وحدات أخرى، فإندرج الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجه الوطني والقومي للدولة، بتسخير الإمكانيات والموارد الإستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي^(١). فالأمن التقليدي يتضمن نقطتين مركزيتين: هما طبيعة التحديات التي تواجهها الدول والمجتمعات، وطبيعة التعامل والتفاعل مع هذه التحديات.

وقد تميزت الدراسات الأمنية حتى وقت قريب بسيطرة التصور الواقعي (المدرسة الواقعية)، التي اختزلها في المجال العسكري، وتتنظر تلك المدرسة للأمن من زاوية القوة القومية، إذ رأى الواقعيون أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء، ويعتمد هؤلاء على مرجعيات الفكر الواقعي، مثل (جون هوبز) الذي يرى في حال الطبيعة أن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء، وعليه؛ إن المنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية (أمن حدودها، وسيادتها، واستقرارها)؛ كونها الفاعل المركزي إن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي، أما القوة العسكرية فهي الأداة الرئيسة لتحقيق الأمن^(٢).

وقد استقطب مفهوم الأمن اهتمامات العديد من المفكرين والباحثين في حقل الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي توسم بمرحلة «النهضة للدراسات الأمنية» نتيجة لظهور تحديات ومخاطر جديدة، وباعتبار الأمن «الطمأنينة والسكينة» أسمى غاية ينشدها الإنسان، فقد حظي ولا يزال يحظى بالكثير من الدراسات والنقاشات انطلاقا من المفهوم مروراً بالتحديات وصولاً إلى سبل التكيف ومعالجة التحديات لتحقيق الأمن.

وعلى هذا الأساس فقد ارتبط بنهاية الحرب الباردة بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية في محاولة لتوسيع وتعميق المفهوم التقليدي للأمن، والقائم على الأمن العسكري، من بينها مفاهيم الأمن الإنساني والأمن المجتمعي والأمن البيئي والأمن التعاوني والأمن الإستراتيجي.

وبالتركيز على الأمن الإنساني human Security أحد المفاهيم الأمنية التي

برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة في إطار محاولة إدماج البعد الإنساني في الدراسات الأمنية، أي إدماج البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن، وهو ما يمثل انعكاسا مباشرا لمجموعة كبيرة من التحولات التي شهدتها البيئة الدولية والتي كشفت عن عمق وخطورة مصادر تهديد أمن الأفراد وعدم ملائمة الاقتراب التقليدي للأمن لتحديد السبل الكفيلة بتحقيق أمن الأفراد.

المحور الثاني: تعريف وأهمية منطقة الساحل الافريقي:

الساحل لغة: الجانب من اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر أو المحاذي للبحر بمعنى الشاطئ، أما تسمية الساحل الافريقي فقد جاءت كنتيجة لتشبيه الصحراء الافريقية بالمحيط نظرا لشساعة المساحة التي تستغلها، استعمل المدونون العرب في العصور الوسطى لفظ الساحل الافريقي للدلالة على الشاطئ الجنوبي لذلك المحيط الكبير الذي يدعى الصحراء. وهي تسمية قديمة أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية (١).

الساحل الافريقي:

يشكل الساحل الافريقي المنطقة الفاصلة بين شمال افريقيا و افريقيا جنوب الصحراء، فهو يمتد من أقصى الساحل الشرقي للقارة الافريقية المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي وهو عبارة عن شريط طويل يضم بداخله عدة دول منها السودان، تشاد جنوب ليبيا أقصى جنوب الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا، السنغال، وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو ونيجيريا وحتى الرأس الأخضر واثيوبيا واريتريا.

ونظرا لحالة الإستقرار السياسي والأمني في منطقة الساحل الافريقي، فإنه يطلق عليه تسمية «قوس الأزمات» انطلاقا من الأزمات السياسية المستعصية بالسودان «جنوب السودان ودارفور» وتشاد وصولا إلى الانقسامات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها نيجيريا والنيجر ومالي وموريتانيا، والتي من المتوقع أن تتوسع وتتفاقم نسبة لتوافر عدة أسباب منها: الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا وعرقيا، ضعف العدالة التوزيعية، وفشل الدول وضعف سلطتها، تأثر منطقة الساحل بالأزمات والكوارث الإنسانية المحيطة بالمنطقة، هشاشة وميوعة الحدود، الإهتمام المتزايد للقوى الدولية بهذه المنطقة والذي تحول إلى صراع من أجل السيطرة على المنطقة في ظل وجود عدة مؤشرات ايجابية على مستوى الاستكشافات بالنسبة للموارد ذات البعد الاستراتيجي كالنفط والغاز واليورانيوم والذهب وكذلك ملائمة المنطقة للطاقة البديلة وهي الطاقة الشمسية (٢).

الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي واحدة من المناطق المهمشة، استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا طيلة حقبة الحرب الباردة، إلا أن التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير جعلتها تكتسب قيمة إستراتيجية دولية، وأعطتها مكانة هامة في التوازنات والصراعات الدولية التي تشهدها القارة الإفريقية (). وبهذا الموقع يتضح أن منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي مما يفسر الاهتمام الإقليمي والدولي بها حيث باتت منطقة الساحل الإفريقي حزاما جغرافيا بين المغرب العربي ومنطقة الصحراء الكبرى جعل من هذه الأخيرة ذات موقع استراتيجي حيوي.

وهذا يعني أن التهديدات التي تميز الساحل يمكن أن تمتد إلى دول الجوار وإلى مناطق نفوذ القوى الكبرى كما يمكن أن تصل الحدود البحرية الأوربية (الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة)، عن طريق جنوب المتوسط، وتؤثر على الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط انطلاقا من البحر الأحمر (). كما تتميز المنطقة بقربها وتداخلها مع منطقة خليج غينيا الغنية بالنفط. وتتميز حدود دول منطقة الساحل بالمرونة والنسبية وتسمح بالانتشار السريع للمشاكل الأمنية وأكثر من ذلك فهي غير معترف بها من طرف السكان المحليين الذين توطدت العلاقات فيما بينهم بسبب الإثنية المشتركة أو صلات القرابة والمصاهرة والعلاقات التجارية المتبادلة. وتشكل دول الساحل والصحراء الممتدة جيوسياسيا من المحيط الأطلسي غربا مروراً بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها وصولاً إلى السودان والبحر الأحمر، رهانا دوليا لامتلاكها مخزونا مهما من مصادر الطاقة واليورانيوم ومعادن ثمينة وسوقا استهلاكيا قابلة للنمو والتنافس بين القوى الكبرى وتداخل مصالحها تجعل من استقرار هذه المنطقة هدفا استراتيجيا مشتركا ().

وبهذه الأهمية الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية يتضح أن منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع منطقة افريقيا شمال الصحراء ومنطقة غرب افريقيا خاصة منطقة خليج غينيا وصولاً إلى البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي والبحيرات العظمى.

المحور الثالث: مشكلة الأمن في منطقة الساحل الإفريقي

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من تهديدات أمنية معقدة وبمستويات متعددة ومختلفة ومتشابكة من مستوى الفرد إلى الجماعة صعودا نحو الدولة كأداة، لذلك كانت محصلة تلك التهديدات الأمنية تهديدا أمنيا متعدد المستويات. وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي من المناطق التي شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الإضرار بمصالح

الأفراد والجماعات والحكومات، وتأتي هذه التحديات الجديدة على المنطقة في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم. هذه الحالة غير المسبوقة من التطورات الأمنية، هي نتيجة لمجموعة من العوامل شكلت تهديدا خطيرا لأمن منطقة الساحل برمتها، ويمكن حصرها في الأبعاد الآتية:

أولا: الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في منطقة الساحل الإفريقي

يشير مفهوم عملية بناء الدولة حسب تعريف «فرانسيس فوكوياما» بأنه: «تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتمال الذاتي، بمعنى أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها» (). ومن ذلك فعملية بناء الدولة تعبر عن ذلك الجهد الواعي الذي يضطلع به القائمون على إدارة شؤون البلاد في المجالات السياسية المتعلقة بإقامة هندسة سياسية تراعي الحقائق الإجتماعية، وتضمن المشاركة ومراعاة حقوق الإنسان وكرامة المواطن وبناء مؤسسات إدارية وتنظيم إقليمي، والقيام بمؤسسات إقتصادية من بنوك ومؤسسات مالية وعسكرية ودستورية وتعزيز الوجود منها تحمي الوحدة الترابية وتخضع للقانون. وقد أشار «ريتشارد كونسيفال Richard consival» إلى أن أزمة الدولة تحدث في حالتين إذا كانت الدولة فاشلة أو منهارة.

الدولة الفاشلة: يشير «روتبرغ Rotberg» إلى أن الدولة الفاشلة هي حالة وسطية أو مرحلة إنتقال لدولة منهارة وهي تتأرجح بين الدولة القوية والمنهارة، وحسب روتبرغ توجد خصائص يمكن الاعتماد عليها لتحديد الدولة الفاشلة منها:

- انتشار الإجرام والعنف السياسي: مثل قمع المظاهرات، وضع قيود على نشاط المجتمع المدني وحرية التعبير.
- انتشار التوترات والنزاعات: وخاصة الإثنية والعرقية والدينية وحتى البيئية منها.
- ضعف فعالية البنى التحتية: العجز في مستوى الخدمات، عدم تكافؤ الفرص، انتشار السوق الموازي.
- ضعف السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- استخدام الكره الإجباري ضد المواطنين.

تؤدي هذه الخصائص حسب روتبرغ إلى مصادرة العقد الإجتماعي بين الحاكم والمحكوم عندما يحول المواطن ولاءه من الدولة إلى الإثنية.

الدولة المنهارة: يرى «ويليام زارتمان William Zartman» أن إنهيار الدولة ليس حدثا مفاجئا إنما هو مرض إنحلالي على المدى الطويل (يحدث مسار انحلال تراكمي) حيث تتأثر كل هياكل الدولة وتتآكل، وهذا الإنهيار يحدث في

نقطة لا يمكن العودة منها، أي في نقطة الذروة وبهذا يمكن القول أنها عملية إنفجار للمجتمع المنظم.

كما يعرفها «بيكر Baker» بأنها الدولة التي تفتقد وتعوز الخصائص المركزية لأي دولة وظيفية وبصيغة أخرى تشير إلى حالة انحلال تام للهياكل والسلطات والنظام السياسي للدولة، حيث تعجز المؤسسات الرسمية عن ممارسة صلاحياتها الأمنية والدستورية على حدودها الإقليمية ().

لقد فشلت الحكومات التي تولت قيادة الدول الحديثة النشأة بعد التقسيم الاستعماري لإفريقيا في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة اجتماعية مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوفير ضمانات المساواة للجميع. وتوفير الأمن والتعليم والصحة والفرص الاقتصادية، هذا الفشل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية حيث لا وجود لإنتماء وطني لدى سكان الساحل فالإنتماء والولاء هو للقبيلة والعرق والإثنية وهو ما يكرسه السياسيون بمحاربة إثنيتهم وقبائلهم وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراع الحدود البيئية الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية، فجعل المجموعات العرقية منفصلة ومفككة مما أدى إلى توتر دائم في الإقليم وأضعف من سيادة الدول في الساحل الإفريقي. كما أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسسي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ().

إن ضعف نموذج بناء الدولة في إفريقيا عموما وفي دول الساحل خصوصا شجع بالضرورة على صعود لاعبين من غير الدول، تحركوا لسد الفراغ الأمني والاقتصادي والاجتماعي الذي تركته دول الساحل الضعيفة، وخصوصا في المناطق الحدودية التي تم اختراقها بشكل كبير من قبل الجماعات الإرهابية ()، مثل «جماعة بوكو حرام» التي انطلقت من نيجيريا واستطاعت أن تخترق الدول المجاورة لها كالكاميرون، وتشاد. إضافة إلى التهديدات النابعة من موجات الهجرة غير الشرعية، والتجارة غير الرسمية العابرة للحدود الوطنية، وبالتالي تداخلت هذه التهديدات والمخاطر لتشكل سمة لمنطقة الساحل الإفريقي أو ما يسمى بقوس الأزمات.

تمثل مشكلة بناء الدولة الوطنية أحد الأوجه الرئيسية للمشكلة الأمنية التي تعاني منها دول منطقة الساحل الإفريقي؛ وذلك في شكل روافد تاريخية جسدتها مشكلة الحدود الجغرافية المتوارثة عن الحقب الاستعمارية وأيضا الصلات السياسية التي لا زالت تربط بعض النظم السياسية الإفريقية بمستعمرها سابقا. ومشكلة الثنائية عسكرية ودمقرطة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسية وظاهرة التحول الديمقراطي، وكذا العجز التنموي وأخيرا

مشكلة الحروب الأهلية وحركات التمرد والتي كثيرا ما ارتبطت بمشكلة الإثنية في الأصل. فكل تلك الصور أو التهديدات الأمنية أضحت واقعا للدولة الإفريقية بشكل عام ودول منطقة الساحل بشكل خاص إضافة إلى مشكلة المواجهات العسكرية المباشرة أو الغير مباشرة التي أوجدت بعض من دول منطقة الساحل الإفريقي في مجابهة بعضها البعض كنتيجة طردية لمشكلة بناء الدولة في الأصل ().

وإذا اعتمدنا على التحليل الوظيفي لنظم الدولة حسب «ديفيد إستون David Easton» الذي يعرف الدولة بالنظام السياسي يمكن ملاحظة الأزمات التي تعاني منها الأنظمة السياسية والدولة في الساحل الإفريقي من خلال التحليل الذي أورده كل من «لوسيان باي» و «جوزيف لابلومبرا» لأزمات النظام السياسي، والتي شكلت أكبر المهددات لأمنها، وتمثلت تلك الأزمات في الآتي:

أزمة الهوية والاندماج الوطني:

تمثلت تلك الأزمة في عجز النظم السياسية الإفريقية على خلق أو بناء الدولة الوطنية في ظل عجز تلك الأنظمة عن التعامل مع الواقع أو التوفيق المجتمعية المتعددة (علو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني) وهو ما خلق ازيمات وموجات عنف سياسي واسعة مع عدم القدرة على تسمية أو إطلاق مصطلح «شعب» على تلك الجماعات التي تعيش فوق اقليم واحد (). فعنصر الشعب هو تجسيد لمشكلة الهوية والاقليمية والاثنيات المتناحرة. فالدولة أضحت غير قادرة على تحقيق أمن مواطنيها؛ بل الدولة أضحت كأحد مصادر اللأمن (تهديدات نابعة من داخل الدولة)، فالدولة أصبحت أحد الفواعل المتعددة والتي تعمل على تأمين فئات معينة فقط. وهي نفس الرؤية التي يراها «جون جاك روش Jean Jacque Roche» والتي يرى من خلالها أن الدولة أصبحت مصدر تهديد أمني لشعبها وذلك عبر سيطرة إثنية معينة أو نخبة مؤسسة عسكرية على مقاليد السلطة؛ وهي الصورة التي ولدت العنف البنيوي ().

إن مجمل ما تعانيه الدولة الإفريقية بشكل عام ودول منطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص من مشاكل أمنية هو مصفوفة لمتغيرات تتحكم وتضبط حالات الاستقرار والاستقرار في تلك المنطقة، وتمتاز دول المنطقة بالآتي ():

- نجد فيها تركيبتها المجتمعية والتي تظهر في المكونات ونقص الإثنية، الدين، واللغة، ثم تأتي العلاقة التي تحكم الهرمية الطبقية وأخيرا الحروب الأهلية وحركات التمرد.
- غياب عدالة توزيع الموارد الاقتصادية وحتى الاقتتال للحصول عليها.
- غياب التمثيل العادل للتنوع الإثني داخل مؤسسات الدولة خاصة

المهمة منها مع تكريس لهضم حقوق الأقليات وتهميشهم وكذا غياب تام لمركزية السلطة.

وقد رافقت هذه الأزمة عملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي كنتيجة للفشل الكبير الذي عرفته تلك الدول في التعامل مع التعدد الإثني واللغوي والديني الذي يميز تلك المجتمعات المحلية (١)، وتوجد ثلاث صور رئيسة لأزمة الهوية والاندماج الوطني في الساحل الإفريقي هي: التباين العرقي الموجود في دول الساحل، الحدود المصطنعة التي لا تراعي خريطة توزيع الأقليات والتخلف الحضاري كسبب لأزمة الهوية والاندماج في إطار الفوارق الموجودة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف مما أدى إلى هجرة الأدمغة وتحول الولاء للخارج (٢).

أزمة الشرعية:

تظهر هذه الأزمة في المجتمعات الإفريقية بمستويين:

المستوى الأول: يرتبط بما سمي بأزمة الشرعية السياسية، والتي تجسد عبر القضايا المتعلقة ببناء الدولة والتي تعالج مشكلات التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي وحتى قضايا الديمقراطية (٣).

واستقاء من الواقع السياسي الإفريقي، نستطيع رؤية تفاوت في حجم أو عمق تجذر نظم الحكم السلطوية والتي بدورها تفتقد إلى الشرعية السياسية ولكن بدرجات وصلت بعضها إلى مستويات الأزمة السياسية الحقيقية؛ وهو الأمر الذي أفقده القدرة على التواصل بين تلك الأنظمة السياسية وشعوبها وكذا تسجيل حالات العجز الأمني مع عدم القدرة على التوصل لحلول المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. فأزمة الشرعية تشير إلى «تغير طبيعة السلطة التي يدين لها الالتزام السياسي». فهذه الأزمة في حد ذاتها ناجمة عن عوامل أربع مرتبطة، وهي الخلاف حول السلطة، والصراع لأجل القوة، فقدان الثقة بالقيادة السياسية، وأخيرا غياب لعمليات التنشئة السياسية.

وأما المستوى الثاني: فهو نتاج لأزمة المستوى الأول والذي ظهر عبر أزمة الشرعية الدولية، وكان ذلك كنتيجة لأحد إفرازات نهاية الحرب الباردة، حيث بدأت العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للدول الإفريقية.

وقد ارتبطت أزمة الشرعية ارتباطا وثيقا بعملية بناء الدولة في الساحل الإفريقي فقد عوضت أساليب القمع والإرهاب، وفرض القوانين والديكتاتوريات والأحكام العرفية (الطواريء) بدلا عن أساليب المشاركة السياسية والفعالية، بالإضافة إلى اعتماد الانقلابات العسكرية كطريقة للوصول إلى السلطة، وهو ما يتنافى والديمقراطية (٤).

أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي:

تعكس أزمة التنمية في إفريقيا أحد أهم المداخل للمشكلة الأمنية في القارة السمراء؛ في حين تظل قضية الديمقراطية محور أزمة التطور أو الأداء السياسي في إفريقيا وهو ما أوجد حالة اللامعالية الاجتماعية في شكل حلقة مفرغة أبقت المجتمعات الإفريقية رهينة لأزمات دائمة نسبيا. وهنالك من أطلق عليها أزمة التوزيع والتي تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع، وقد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما أيضا توزيع أعباء التنمية. وهو الأمر الذي أضاف تهديدات أمنية جديدة للقارة الإفريقية بشكل عام ولنطقة الساحل الإفريقي بشكل خاص.

وبالتالي يمثل غياب العدالة في توزيع الموارد إحدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات الساحل الإفريقي، ففي حين تنفرد القلة الحاكمة بكل الموارد المتاحة يقع عبء الحرمان على الكثرة المحكومة، وهو ما أدى إلى إشكالية تفاوت طبقي حاد وصراع طبقي، والذي كان من نتائجه اللجوء إلى أساليب المشاركة السياسية المرضية مثل تمرد وعصيان الطوارق في كل من مالي والنيجر وتشاد والتمرد في إقليم دارفور ومحاولة انفصال إقليم دلتا النيجر في نيجيريا. إن تفاقم أزمة التوزيع والفشل في الساحل الإفريقي يرجع أساسا في بعض جوانبها إلى ظاهرة الفساد السياسي، والتي قوامها الرشوة واستخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف شخصية، والتعامل مع الممتلكات العامة على أنها ممتلكات شخصية.

أزمة التغلغل:

لا تزال الدولة في الساحل الإفريقي بعيدة عن مراقبة حدودها وفرض سيطرتها على كامل البلاد نظرا لقلة الإمكانيات المتاحة، وهو ما جعلته تتقاسم سلطتها مع منظمات تحت الدولة مثل القبائل وشبكات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد.

ثانيا: الصراعات الإثنية والسياسية في منطقة الساحل الإفريقي

يعود إنتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل الإفريقي إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الوطني الناجم عن تخطيط عشوائي للحدود إبان الحقبة الاستعمارية، فقد أسس المستعمر دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة قطعت أوصال المجتمعات والثقافات واللغات في إطار استراتيجية موحدة في عموم الشريط من موريتانيا إلى السودان (١).

تتميز مجتمعات منطقة الساحل الإفريقي بتركيبية إثنية متنوعة ومعقدة، وقد ظهر ذلك عبر التاريخ، وبناءا ما ورد أعلاه فإن أحد مداخل المشكلة

الأمنية في تلك المنطقة يكمن في الاحتمالية المتزايدة للصراعات الإثنية، ومشكلة التكامل الوطني داخل دول قارة افريقيا جمعاء. وعلى وجه التحديد منطقة الساحل الافريقي ومنطقة القرن الافريقي. فتلك الصراعات ظلت ولا تزال حبيسة الحسابات الإثنية منذ السنوات الأولى لفجر الاستقلال.

هذا بدوره يقودنا إلى نتيجة ثانية مفادها أن المستعمر كان أحد العوامل التي وقفت في وجه تلك الحركات الانفصالية وذلك باستعمال القوة. هذا من جهة ومن جهة ثانية كان سببا فيما بعد، في تفجير أو إعادة بعث تلك المطالب والأطماع الانفصالية بعد خروجه وترك التأويلات حول التقسيمات والحدود الجغرافية المتوارثة. وهي التقسيمات نفسها التي رأت فيها بعض الأطراف (قبائل، إثنيات، وحتى بعض الدول) هضما لحقوقها التاريخية والسيادية. لقد عانت دول منطقة الساحل الافريقي من إشكالية «بناء الدولة القومية» والتي تعني أن ولاء الأفراد والجماعات هو الولاء للدولة القومية كأسمى حد، وعليه يكون تفاعل مختلف الجماعات داخل الدولة على حد سواء دون استحضار انتماءاتهم الإثنية والعرقية. ويمكننا الاعتماد على هذه النتيجة الأخيرة كمدخل لفهم طبيعة النزاعات وبالتالي طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على وجه التحديد.

ثالثا: التهديدات الإرهابية

على الرغم من عوامل الضعف التي تتسم بها دول الساحل الافريقي، والتي جعلت غالبيتها تصنف ضمن الدول الفاشلة؛ جاءت التأثيرات الأمنية التي عكستها تطورات الأوضاع في دول الشمال الإفريقي خلال العقدين الأخيرين لتضاعف حجم التهديدات الأمنية والإنسانية التي تعيشها هذه الدول. كما أن هذه التهديدات دفعت المنطقة لتصبح جزءا من «قوس الأزمات» الذي كان يمتد في السابق من أفغانستان مروراً بإيران والجزيرة العربية حتى القرن الافريقي، فقد تحول الساحل الإفريقي إلى فناء خلفي للجماعات الإرهابية في الشمال الإفريقي، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تعود أصوله إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، والذي انتشر في الصحراء والساحل منذ عام ٢٠٠٣م، وبدأ في استهداف دول المنطقة منذ هذا التاريخ؛ حيث كان لموريتانيا والنيجر النصيب الأكبر من هجمات التنظيم، إضافة إلى الدور المتزايد لجماعة بوكو حرام في تهديد دول المنطقة مثل نيجيريا، والكاميرون(١).

رابعا: الجريمة المنظمة وتجارة السلاح والمخدرات

تعتبر افريقيا عموما ومنطقة الساحل على وجه الخصوص مرتعا لانتشار الأسلحة منذ عدة عقود بفعل الصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة، وأدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام القذافي إلى تغذية مناطق

الصراع وتأزيم مناطق التوتر في المنطقة حيث بدأ هذا الانتشار عن طريق التجار ثم ما لبث أن تشكلت شبكات معقدة لتفريجه، منها ما ترعاه عشائر ومنها ما يتبع لتنظيمات وجماعات مسلحة (١).

وتنشط هذه الشبكات والجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم. وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء ماهرون في مسالك الصحاري وعارفون بتضاريسها، وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي ونيجيريا والسودان وغيرها من دول المنطقة. وتزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلشى فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا، وقد وصل السلاح الليبي المهرب إلى ١٤ دولة حسب بعض التقارير التي يقدر بملايين القطع. فيما يقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدد قطع السلاح في إفريقيا بـ ١٠٠ مليون قطعة. ويبقى انتشار السلاح الليبي في الساحل والصحراء تحدياً أمنياً خطيراً يجعل المنطقة تحت شبه التهديد لفترة زمنية قد تستمر طويلاً (٢).

وتواجه عدة بلدان في منطقة الساحل عمليات تمرد عنيفة انطلاقاً من ليبيا، ويشكل شمال مالي وشمال النيجر ودارفور، مراكز رئيسية للمخاوف الأمنية في المنطقة جراء تنقل الأسلحة غير المشروع الذي بات يشكل أكبر تحدٍ لسلطات المنطقة، كما تمثل عمليات الاختطاف، وغيرها من الأنشطة العنيفة التي تمارسها جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تهديدات وتحديات هائلة للأمن القومي لعدة بلدان في المنطقة وخاصة مالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، وتسهم عائدات هذه الأنشطة في تعزيز القدرة الاقتصادية للمشتريين الراغبين، من جماعات انفصالية وحركات متطرفة كما أن السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد، وإنما للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة (٣).

لقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تتمتع ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة. وقد أصبح الساحل منطقة لتهريب المخدرات من خلال بارونات المخدرات الأمريكولانيين بعد الحصار الذي عرفه نشاطهم في أمريكا الشمالية والجنوبية، فطريق الهرويين والكوكايين أصبحت تمر عبر دول الساحل وهو ما خلق أسواقاً جديدة وطنية ودولية من طرف مهربي المخدرات، حيث يلجأ المهربون إلى حماية الجماعة الإرهابية لتأمين طرق التهريب ولعرفتهم بتضاريس المنطقة وجغرافيتها.

بذلك انتقلت التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارتي أمريكا نحو قارة إفريقيا وتحديداً إلى منطقة غرب إفريقيا ونحو إمتداداتها الجغرافية.

خامسا: الهجرة غير الشرعية

تعتبر الهجرة غير الشرعية بأنها الدخول غير الشرعي لأجانب من دولهم الأصلية برا وبحرا وجوا إلى دولة أخرى، بما فيها مناطق العبور، وحددت المادة ٢ من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٣ الهجرة غير المنظمة بأنها وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية. وحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن الهجرة غير الشرعية، تعني عبور الحدود دون تقييد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلة.

أما منظمة الهجرة الدولية فأشارت إلى المهاجر غير الشرعي بقولها: إنه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول والإقامة أو العمل في بلد ما.

وفي العقدين الأخيرين تعقدت مشكلة الهجرة السرية أكثر فأكثر، حيث إن أعدادا غير محدودة من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوربية، عبر قوارب الصيادين. وشجع هذا الطريق المزيد من الأمواج البشرية للقدوم نحو شواطئ الجزائر وتونس والمغرب رغم صعوبة الوضع ومخاطر الطريق الطويلة. إلا أن المرور عبر ليبيا يبقى هو الطريق المفضل بعد سقوط نظام معمر القذافي حيث يقدر عدد المهاجرين بعشرات الآلاف ويلقى عدد كبير منهم حتفه في عرض البحر الأبيض المتوسط قبل بلوغهم السواحل الأوربية (١).

ولكن الصورة الحديثة التي واكبت موجات الهجرة الغير الشرعية هو أخذها للعنصر النسوي وهو ما زاد من مستوى التعقيدات والتهديدات الأمنية لتلك الظاهرة. منها نشاط الشبكات الإجرامية الوطنية والعبر وطنية من خلال شبكات الدعارة وتهريب المهاجرين السريين، فالصورة أخذت أبعادا وتهديدات أمنية لا يمكن التوقف عندها، حيث تقوم العائلات الإفريقية باستثمار لتأمين رحلات بناتهن عبر الصحراء الكبرى وصولا إلى منطقة الساحل الإفريقي ومن بعدها إلى منطقة المغرب العربي شمالا فأوربا. فالمهاجر مدفوع تحت أسباب معينة نحو ذلك، فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو كل ذلك. فسعي الفرد أو الجماعات إلى ذلك مرتبط بتحقيق أمنهم الكلي الاقتصادي والانساني والاجتماعي والثقافي عبر الهجرة. وذلك باللجوء إلى التنظيمات الإجرامية العبر وطنية لتأمين وثائق سفر مزورة وتأشيرات المرور المزورة أيضا وحتى العملات الصعبة وتظهر التحديات من خلال نوعية المقاربات الأمنية التي يمكن اللجوء إليها أو استعمالها لمواجهة هذا النوع الجديد من التهديدات الأمنية. سواء في الدول الأصلية أو دول العبور أو دول الاستقبال، خاصة وأن

للهجرة الغير شرعية ارتباطات بعمل المنظمات الإجرامية العبر الوطنية والتي تهدد بدورها الاقتصاد والفرد. وذلك في ظل إمكانية استغلال المهاجرين السريين أو حتى الاختلاط بهم من قبل الجماعات الإرهابية وتجنيدهم لحسابها، وحتى من قبل التنظيمات الإجرامية العبر وطنية واضطرار بعضهم إلى المتاجرة بالمخدرات ليتمكنوا من تمويل رحلاتهم. بالإضافة إلى التهديدات الصحية التي ترتبط بإمكانية نقل الأمراض أو عن طريق ممارسة الدعارة. علاوة على الإشكاليات القانونية المتعلقة بمنح الجنسية للأطفال الذين يولدون في طرق الهجرة خاصة المنحدرين من أمهات تأخذ دولهم بمعيار الإقليمية في منح جنسيتها.

هذا دون أن نغفل الممارسات التي يلجأ إليها المهاجرون السريون من قبيل تزوير العملة والوثائق الرسمية، خاصة عند بقائهم فوق أراضي دول العبور إضافة إلى تبني أسلوب الجريمة المنظمة وشبكات دعارة ومخدرات وأقراص مهلوسة ومتاجرة غير مشروعة وتزوير العملات النقدية.

سادسا: محاربة الإرهاب

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي الجبهة الجديدة التي تريد الولايات المتحدة الأمريكية فتحها لمجابهة الإرهاب وخاصة تنظيم القاعدة، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة نحو إيجاد أو تبني إستراتيجية إستباقية وقائية لمحاصرة التهديد الأمني للإرهاب.

وما زاد من تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية على سياستها الأمنية هو تحالف الجماعة السلفية للدعوة والقتال مع تنظيم القاعدة واتخاذها من منطقة الساحل الإفريقي قاعدة جغرافية لنشر تهديداتها الأمنية، فالولايات المتحدة الأمريكية راغبة في إيجاد نوع من الدعم والتوازن العسكري الأمني في تلك المنطقة لاعتبارين هما: أمني وجيو إستراتيجي وذلك من خلال محوري: محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي والتواجد الصيني الآخذ في الصعود بمنطقة الساحل وخليج غينيا. وللقيام بالمهمة الأمنية العسكرية في افريقيا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء القيادة الأمريكية الجديدة في افريقيا «أفريكوم».

المحور الرابع: مستقبل الأمن في منطقة الساحل الافريقي

نتيجة لأهمية منطقة الساحل الإفريقي الإستراتيجية ونظرا لموقعها الجغرافي الذي تتميز به عن باقي المناطق في العالم إضافة إلى إمتلكها الثروات المعدنية والموارد الطبيعية الضخمة كالنفط والغاز واليورانيوم والذهب والمياه، فإنها من المتوقع أن تزداد أهميتها وتجذب إهتمام الدول الكبرى بصورة أكبر وبالتالي تتصارع وتتنافس هذه القوى في المنطقة من أجل بسط النفوذ وضمن المصالح الاقتصادية وأمن الطاقة.

وبالرغم من الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الساحل إلا أنه من المتوقع أن تستمر التهديدات في المنطقة برمتها حيث أصبحت هذه التهديدات تشكل هاجسا أمنيا متفاقم، وهي مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد، والبعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخطر الإرهاب مع تزايد إنتشار تهريب الأسلحة وتجارة المخدرات والهجرة السرية والتهديدات البيئية خاصة في منطقة حوض بحيرة تشاد التي تعاني من الجفاف وقلة المياه وغيرها من المخاطر.

ومن المتوقع أن تستمر الأخطار المحدقة بالأمن الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي والتي أصبحت بؤرة توتر ومصدر تهديد للأمن نظرا لما تحمله من تناقضات بنيوية مرتبطة ببناء الدولة الوطنية، من فشل السياسات التنموية وغياب الاستقلال الرشيد والأمثل للإمكانيات المتاحة، إلى جانب غياب العدالة التوزيعية بين الأفراد من جهة وبين المناطق الجغرافية لهذه الدول من جهة أخرى، كل ذلك أدى إلى إنتاج أنظمة عاجزة قوبلت بالرفض من قبل شعوبها، فكانت بذلك مسرح للصراعات والعصيان المدني والانقلابات العسكرية والحركات المسلحة المطالبة بالإنفصالية. وأن الخروج من هذه المستنقعات الأزموية لا بد من إنهاء الحروب في هذه الدول وإحلال السلام الدائم وقرار المصالحات الوطنية واصلاح الدول والمؤسسات للقيام بوظائفها على أكمل الوجوه، ووضع السياسات والاستراتيجيات للاستفادة من الإمكانيات المتاحة لهذه الدول وكذلك محاولة الاستفادة من الوجود الكبير للدول الكبرى في المنطقة في تقوية المؤسسات واحداث التنمية وذلك بغية الوصول إلى تحقيق الأمن الإنساني بالمنطقة وصيانة وضمان أمن منطقة الساحل الإفريقي.

فالديناميات التي تقف وراء مشكلة أمن الساحل ليست مشكلة التعدد الإثني لوحدها ولا مشكلة شرعية الأنظمة السياسية ولا حتى الخلافات السياسية بين دول المنطقة ولا حتى الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لمنطقة الساحل وليست تجارة المخدرات والهجرة السرية، بل هي مشكلة أمنية متعددة وبأوجه مختلفة ومعقدة ومتداخلة.

الخاتمة:

نتيجة للتطورات التي طرأت على الساحة الدولية بنهاية الحرب الباردة، شهدت الدراسات الأمنية تطورا كبيرا، حيث انتقلت من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الإنساني، وذلك بفعل تحول طبيعة وبنية التهديدات ضد أمن الدول والمجتمعات والأفراد، التي لم تعد محل تهديد من قبل دول بذاتها، حيث كانت تتبنى سياسات دفاعية لضمان الأمن القومي المرتبط بصيانة الحدود والسيادة الوطنية والحفاظ على المصالح الوطنية العليا،

بل إن أمن الدول والمجتمعات والأفراد أصبح مهددا من قبل نمط جديد من الأخطار غير العسكرية ذات الطابع المجتمعي والبيئي والجرائم العابرة للحدود. عانت منطقة القرن الأفريقي من العديد من التهديدات المختلفة نتجت عنها أعداد مهولة من القتل والجرحى وعدم الاستقرار وهشاشة في الأمن وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ونزوح ولجوء وتدهور بيئي متصاعد. وعلى صعيد مستقبل الأمن في الساحل الأفريقي، فيمكن القول أن المنطقة سوف تشهد استمرار الهشاشة الأمنية فيها والمهددات الأمنية رغم الجهود الدولية المبذولة في معالجة إشكالية الأمن، وأن الحل النهائي لأمن الساحل الأفريقي يكمن في التنمية بكل أبعادها.

النتائج:

- أسهمت العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتدخلات الخارجية والتنافس الدولي بالمنطقة، في تبلور مشهد إقليمي يتسم بالصراعات والحروب والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.
- لا تزال الدولة في الساحل الإفريقي بعيدة عن مراقبة حدودها وفرض سيطرتها على كامل البلاد نظرا لقلّة الإمكانيات المتاحة، وهو ما جعلته تتقاسم سلطتها مع التنظيمات القبلية والجماعات المعارضة وشبكات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم بوكوحرام في حوض بحيرة تشاد.
- تعتبر منطقة الساحل الأفريقي مرتعا لانتشار الأسلحة منذ عدة عقود بفعل الصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة، وأدى انتشار السلاح الليبي بعد انهيار نظام القذافي إلى تغذية مناطق الصراع وتأزيم مناطق التوتر في المنطقة.
- اتسمت مصالح القوى الدولية في المنطقة بالتشابك والتعقيد، نتجت عنها الصراعات وعدم الاستقرار والتهديدات الإرهابية، الصراعات والحروب والتنافس الدولي في المنطقة، ألقت بظلال سلبية على الأمن والاستقرار بالمنطقة.
- الصراعات والحروب والتدخلات الدولية في المنطقة، أسهمت في تعقيد إشكالية أمن الساحل الأفريقي، تمثلت في أزمة الدولة المستعصية، وتعقيدات بنائها والانصهار القومي بين مكوناتها، وطبيعة الصراعات المعقدة والممتدة، تلك الصراعات أثرت على أمن المنطقة برمتها كما انعكست على شعوب المنطقة من هشاشة في الأمن وعدم الاستقرار وضعف في التنمية.
- ومن المتوقع أن تستمر الأخطار المحدقة بالأمن في منطقة الساحل

الإفريقي والتي أصبحت بؤرة توتر ومصدر تهديد للأمن نظرا لما تحمله من تناقضات بنيوية مرتبطة ببناء الدولة الوطنية، من فشل السياسات التنموية وغياب الاستقلال الرشيد والأمثل للإمكانيات المتاحة، إلى جانب غياب العدالة التوزيعية، وكثافة التدخلات الخارجية بالمنطقة.

التوصيات:

وعلى ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم هذه التوصيات:

- ضرورة البحث عن آلية ملائمة لمواجهة تحديات الأمن والتنمية في منطقة الساحل الأفريقي، بحيث يتطلب التعامل مع مشكلات الأمن والتنمية، البحث عن إطار جديد من «الحكم الرشيد».
- السعي لتعزيز وتوطيد قيم الديمقراطية وتقاليدھا في المنطقة والأخذ بالديمقراطية التوافقية تجنباً للإنزلاقات السياسية والأمنية عبر الديمقراطية التنافسية.
- ضرورة قيام مؤسسات راسخة بالإقليم، تكون مهمتها بناء القدرات الجماعية على حل المشكلات، وإرساء القواعد والمعايير الموحدة إزاء ما يتعلق بالأمن والحوكمة، التكامل الاقتصادي والتنموي، للتصدي للتحديات المتمثلة في هشاشة الدولة، ومعالجة الأمن «الإنساني والغذائي والمائي والبيئي»، ومواجهة الإرهاب.

المراجع:

- ١- دليلة غدير، الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الأمنية والإستراتيجية، منشور، جامعة قاصدي مرباح - (ورقلة: ٢٠١٥م)، ص ١٣.
- ٢- ابوبكر فضل محمد عبدالشافع، مهددات الأمن الدولي: دراسة حول الارهاب والتسليح تنظيم داعش نموذجا، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية، غير منشور، جامعة الزعيم الأزهرى، ٢٠١٥م، ص ٧.
- ٣- سورة قريش، الآيات ٣-٤.
- ٤- خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد ١١ سبتمبر، رسالة ماجستير في الدراسات الإستراتيجية، منشورة، جامعة باتنة - الجزائر، ٢٠٠٨م، ص ١٩.
- ٥- خالد وليد محمود، «الأمن مقاربات وإعادة مفهومه»، نشر على جريدة الخبر إخبارية شاملة، الشبكة الدولية للمعلومات، رابط: www.alkhabarnew.net/news/141036/27/08/2014.html.

- ٦- عبدالعالي عبدالعالي حمور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، ص ١٨٧.
- ٧- خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية - دراسات افريقية، غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠١١م، ص ٨.
- ٨- عبدالعالي عبدالعالي حمور، مرجع سابق، ص ١٨٧.
- ٩- إجلال رأفت، «السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، القاهرة، (يوليو ٢٠٠١م)، ص ١٠.
- ١٠- عصام عبدالشافي، «معضلة الأمن في الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٥، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٧١.
- ١١- فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة والنظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٧م)، ص ٣٤.
- ١٢- خالد بشكيط، مرجع سابق، ص ٦٧.
- ١٣- عبدالعالي عبدالعالي حمور، مرجع سابق، ص ٢٠٨.
- ١٤- الحافظ النويني، «أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة - نموذج مالي»، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢٢، (ابريل ٢٠١٤م)، ص ٦٣.
- ١٥- خالد بشكيط، مرجع سابق، ص ٦٧.
- ١٦- ابوبكر فضل محمد عبدالشافع، (الوحدة الوطنية في السودان: مهدداتها ومركزاتها وسيناريوهات المستقبل ٢٠٠٥ - ٢٠١١م)، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية غير منشور، جامعة الزعيم الأزهري، كلية العلوم السياسية والدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦م، ص ٧١.
- ١٧- احمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير منشورة في الدراسات الاستراتيجية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، ٢٠١٠م، ص ٢٢.
- ١٨- عزالدين شكري، «أزمة الدولة في افريقيا»، السياسة الدولية، العدد ١١٠، (اكتوبر ١٩٩٢م)، ص ٤٦.
- ١٩- حمدي عبدالرحمن حسن، «المشهد الديمقراطي الراهن في افريقيا»، السياسة الدولية، العدد ١٦٩، (يوليو ٢٠٠٧م)، ص ٦١.
- ٢٠- بكشيط خالد، مرجع سابق، ص ٦٨.
- ٢١- محمد بشير حامد، «الشرعية السياسية وممارسة السلطة: دراسة في

- التجربة السودانية المعاصرة»، المستقبل العربي، العدد ٩٤، (ديسمبر ١٩٨٦م)، ص ٣٦ - ٤٦.
- ٢٢- فرنسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص ١٦٧.
- ٢٣- دليلة غدير، مرجع سابق، ص ٢٧.
- ٢٤- عبدالعالي عبدالعالي حمور، مرجع سابق، ص ١٩٥ - ١٩٦.
- ٢٥- يحيى اليحياوي، «عن دامس فرع داعش بالمغرب العربي»، الشبكة الدولية للمعلومات، رابط: <https://www.aljazeera.net/opinions/2015/3/23>.
- ٢٦- عبدالعالي عبدالعالي حمور، مرجع سابق، ص ٢٠١.
- ٢٧- المرجع نفسه، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.
- ٢٨- عبدالعالي عبدالعالي حمور، مرجع سابق، ص ٢٠٦.